

## البرلمان الفرنسي ينهي الجدل بشأن شهادة التلقيح



(باريس - أ ف ب)

أقرّ البرلمان الفرنسي نهائياً، الأحد، في تصويت أخير للنواب، مشروع القانون في شأن شهادة التلقيح والذي ترغب «الحكومة في تطبيقه سريعاً مع تجدد تفشي وباء «كوفيد-19».

وأقرّ القانون بتأييد 215 صوتاً، واعتراض 58، وإحجام سبعة نواب عن التصويت. وسيلجأ النواب الاشتراكيون إلى المجلس الدستوري لضمان احترام «الحريات الأساسية»، ما سيؤخر صدور القانون لبضعة أيام.

في حين تم تسجيل ما معدله 300 ألف إصابة يومية، على مدى أسبوع، تأمل الحكومة بدء تنفيذ إلزامية شهادة التلقيح في 20 يناير/ كانون الثاني.

وسيكون من الضروري بعد ذلك إثبات التطعيم لحضور الأنشطة الترفيهية ودخول المطاعم والحانات والمعارض واستعمال وسائل النقل العام بين الأقاليم. ولن يكفي حمل نتيجة اختبار سلبي إلا لدخول المرافق الصحية.

سيتم تطبيق البطاقة الجديدة لمن يبلغون 16 عاماً وما فوق، ويبقى القصر الذين تراوح أعمارهم بين 12 و15 عاماً  
مُلزمين بالتصريح الصحي الحالي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.